الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائروتحديات ترسيخ الحكم الراشد

Algeria's Political and Constitutional Reforms and the Challenges of Sustaining Good Governance

مجاهري محمد*
جامعة ابن خلدون تيارت
mejahrim@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2022/05/08 | تاريخ المراجعة: 2022/09/22 | تاريخ القبول: 2022/09/25

ملخص:

تعتبر الإصلاحات الدستورية أهم الخطوات التي يجب أن تبادر بها الدول في سبيل بناء منظومة اجتماعية واقتصادية فعالة وتستطيع الصمود أمام التحديات والأزمات المختلفة، ولعل نقطة الانطلاق نحو صناعة دولة تمتع بالعدالة والتطور هي حتمية وضع قوانين ومؤسسات شرعية تضبط الممارسة السياسية وتُفعل المشاركة الشعبية في صنع القرارات والسياسات العامة وبالمقابل تساهم في تحديد العلاقة بين الفواعل الأساسية في معادلة التنمية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعمق في تلك المواثيق الدستورية والقوانين السياسية التي عرفتها الجزائر ومدى علاقتها المنهجية بمقاربة الإصلاح والحكم الراشد إلى جانب البحث في آليات الانتقال السياسي والاجتماعي نحو الرشادة في تسيير الموارد والقرارات وانعكاسها على مستقبل البلاد.

ولعل أبرز خطوات الانتقال نحو الحكم الراشد هي ضرورة وضع خطة إصلاحية للمنظومة السياسية والاقتصادية وتبني آليات المحاسبة، الشفافية والكفاءة في التسيير بهدف بناء نموذج ناجح في التنمية يرفع من مؤشرات الرفاهية ومعدلات الإنتاجية الاقتصادية بما ينعكس ايجابيا على الحياة اليومية للأفراد والجماعات ويحقق الرضا الشعبي على أداء الحكومة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الدستورية؛ الحكم الراشد، الشفافية والمحاسبة؛ اقتصاد المعرفة؛ جودة الأداء.

Abstract:

This research will delve into Algeria's constitutional charters and political laws, as well as their methodological relationship to the approach of reform and good governance, as well as researching the mechanisms of political and social transition towards rationality in managing resources and decisions, and their reflection on the country's future.

Perhaps most visible steps in transition to good governance are the need to develop a reform plan for political and economic systems, as well as to implement accountability mechanisms, transparency, and efficiency in management. Imperative of establishing laws and legitimate institutions that control political practise and activate popular participation in decision-making and policies may be starting point for creating a state that enjoys justice and development. with the goal of building a successful development model that raises welfare indicators and economic productivity rates, which will reflect positively on the daily lives of individuals and groups and achieve popular satisfaction.

Keywords: Constitutional reforms; good governance; transparency and accountability; knowledge economy; quality of performance.

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

فرضت التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الدول والحكومات إعادة النظر في القواعد القانونية والمؤسساتية بغرض خلق آليات تكيف فعالة مع البيئة الثقافية والتعليمية، ولعل من أبرز التحديات التي واجهها صناع القرار هي ضرورة بناء منظومة مؤسساتية تعتمد على الشرعية والمشروعية وتكون لها القدرة الكافية على استيعاب حجم تلك التحولات الكبرى داخليا وخارجيا.

وتثبت التجارب أن هذا التغيير لا يتم إلا عبر مباشرة عملية إصلاحية عميقة داخل الدولة تمس جانبين مهمين هما " المؤسسة الدستورية والعملية السياسية " حيث تجسد الأولى الأداة والوسيلة التي تمارس من خلالها العملية التنموية والاجتماعية أما الثانية فتجسد الطريقة التي يسلكها الفاعلين الأساسيين في التنمية، وكلما حدث انسجام بين الأداة والطريقة كلما اندفعت الدولة نحو التطور ولكما حدث شرخ بين الجانبين تخلفت الدولة وغرقت في المشاكل والأزمات.

وبالرجوع إلى المؤسسة الدستورية التي تعد بمثابة ذلك العقد الاجتماعي والتوافق الوطني الذي يرتكز على معادلة الحاكم والمحكوم، الحقوق والواجبات، القيم والمعتقدات التي تترجم في شكل مؤسسات لها سلطات ووظائف تساعدها على بناء دولة الحق والقانون، ونقصد هنا ثلاثة مؤسسات رئيسية وهي السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية والسلطة القضائية.

والدارس للإصلاحات الدستورية في الجزائر يجدها تعبر عن اجتهادات ومشاريع حاول من خلالها صناع القرار إيجاد حلول للأزمة السياسية والاجتماعية وذلك عبر بناء مؤسسات شرعية تستحوذ على أكبر قدر من الصلاحيات تمكنها من بناء نموذج ناجح للتنمية الاقتصادية والحكم الراشد، ونظرا للعلاقة التفاعلية بين مبادرات الإصلاح وتحديات الواقع حاولنا وضع الإشكالية التالية:

كيف تساهم الإصلاحات السياسية والدستورية في ترسيخ الحكم الراشد في الجزائر؟

منهجيا تكون فرضية الدراسة كما يلي:

تتوقف عملية صناعة الحكم الراشد على مدى فعالية تلك الإصلاحات التي بادرت بها السلطة في الجزائر

وللتعمق أكثر في الموضوع تم وضع محاورين أساسين هما :

- الإصلاحات الدستورية وانعكاساتها السياسية
- التحولات السياسية وتحديات ترسيخ الحكم الراشد

وفي سبيل الوصول إلى فهم دقيق للموضوع إضافة إلى تحليل زواياه العلمية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن الباحث من الإحاطة العليمة بدراسته.

وسنحاول في هذه الورقة تقديم دراسة نقدية لمختلف التعديلات الدستورية إلى جانب مقارنتها مع مقاربة الحكم الراشد والبحث عن آليات تحقيق الرشادة السياسية والاقتصادية في الجزائر.

1. الإصلاحات الدستورية و انعكاساتها السياسية

بدأ التفكير في مشروع الدولة في مرحلة ثورة التحرير الوطنية التي كانت تهدف إلى بناء نموذج جديد للدولة الحديثة يعتمد على رؤية تنموية تتمحور حول بناء دولة اجتماعية وفق رؤية سياسية تعتمد على تبني نظام الحزب الواحد الذي له يمتلك الحق في تسيير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وفق مقاربة المركزية في التسيير.

وقد اعتبر بيان أول نوفمبر 1954 أول وثيقة ترجمة تلك الرؤية وحاولت أن ترسم ملامح دولة الاستقلال التي كانت تنتظرها العديد من الخطوات في سبيل تحقيق إصلاح شامل وعميق.

وقد حاول صناع بيان أول نوفمبر الانتقال من ثورة التحرير إلى ثورة البناء التي احتاجت لصناعة نموذج خاص للحكم ينسجم مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها دولة ما بعد الاستعمار، وكانت أول خطوة في العقد الأول من الاستقلال هي صياغة دساتير وقوانين تنظم الحياة العامة وهذا ما دفع إلى وجود دستورين مهمين هما دستور 1963، 1976 .

1.1 دستور1963 وأزمة بناء النظام

تهدف المؤسسة الدستورية في رؤيتها العامة إلى ضبط السلطات بطريقة منظمة إلى جانب رسم العلاقة بينها وفق مبدأ فصل السلطات، كما يقدم الدستور طرق وأسس حول بناء هياكل الدولة والميكانيزمات الأساسية للسيادة داخل الدولة.[1]

وبالرجوع إلى أول وثيقة دستورية في الجزائر فقد جاءت لتضبط السلطات والهياكل بطريقة استعجاليه تهدف من خلالها لإضفاء شرعية على النظام القائم الذي حاول وضع إطار قانوني ومؤسساتي يمارس من خلاله السلطة ويسير الدولة والمجتمع وفق نظرة سياسية تقوم على مبادئ الاشتراكية والأحادية الحزبية والتي اعتبرت بمثابة العقيدة السياسية الجديدة للنظام القائم، وأهم ما يعكس هذا التصور المحاور التالية[2]:

- ❖ محورية السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية والذي حاز صلاحيات كبرى تسمح له بالهيمنة على باقي المؤسسات الدستورية.
- ❖ تولي رئيس الجمهورية صلاحيات تحديد السياسة الداخلية، الخارجية، الدفاع والتنمية المحلية.
- ❖ سلطة التعين لرئيس الجمهورية في جميع المناصب العسكرية والمدنية.
- ❖ سيطرة مؤسسة حزب جبهة التحرير الوطني على الحياة الاقتصادية والسياسية وذلك من خلال رسم وتنفيذ السياسة الاشتراكية إلى جانب متابعة نشاط الحكومة والمجلس الوطني
- ❖ فرض النموذج الاشتراكي وذلك من خلال صنع سياسات تنموية تمثلت في الثورة الزراعية، برامج الحماية الاجتماعية، مجانية الصحة والتعليم.

وبهذه المواد يكون الدستور قد وضع السلطة في يد الرئيس والحزب متجاهلا بذلك دور المجلس الوطني الذي يعد السلطة التشريعية التي يعين نوابها من الحزب الواحد لمراقبة نشاط الحزب ورئيس الحزب مما غيب العقلانية والعدالة

[1] عبد الله بوقفة، الحياة الدستورية العالمية والثورات السياسية، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، ص66.

[2] انظر للمواد من 39 إلى 54 من دستور 1963.

في صنع المؤسسات الشرعية وقد ضيعت الجزائر عبر هذه الممارسات فرصة ثمينة لبناء دولة ديمقراطية تستجيب للتحولات الداخلية والخارجية.

ونتيجة للتراكمات السياسية التي تمثلت في توجه الرئيس نحو إقصاء جزء من النخب العسكرية والسياسية من صنع القرار عبر إقالتهم من المسؤوليات الوزارية والتنفيذية الأمر الذي ولد تصادمات داخلية عجلت بانقلاب عسكري سنة 1963 عمل على تعطيل المؤسسة الدستورية، الأمر الذي ترك الجزائريين ينتظرون أكثر من عشرة سنوات لميلاد دستور جديد سنة 1976.

2.1 دستور 1976 ومشروع إعادة البناء

حاولت السلطة الجديدة بقيادة الرئيس هواري بومدين التركيز على مقاربة التنمية الاقتصادية وإعادة بناء الدولة الاجتماعية التي ظهرت في دستور 1976 والذي ركز على محاور مهمة نذكر منها[1]:

- ❖ اعتبار الاشتراكية خيار لا رجعة فيه وعلى كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ترسيخ هذا التوجه
- ❖ حزب جبهة التحرير الوطني هو الفاعل الرئيسي والوحيد في الحياة السياسية.
- ❖ تسند الوظائف الحاسمة في الدولة لقياد الحزب الواحد.

وقد خصص المشرع الفصل الأول كاملا لما سماه الوظيفة السياسية التي تمركزت حول الحزب وحده وهذا ما يعني أنه لا ممارسة سياسة ولا تعددية حزبية خارج إطار الحزب الواحد الذي له الحق الشرعي والدستوري في رسم الخطة السياسية والاقتصادية للدولة[2].

وعمليا يكون موقع الحزب الواحد الحلقة الثانية بعد السلطة التنفيذية التي يترأسها رئيس الجمهورية الذي يمكنه تعيين نائب رئيس أو وزير أول يساعده في أداء مهامه.

ولعل الباحث عن مساحات السلطة التشريعية والقضائية يجدها قد عوضت بمصطلح الوظائف بدل السلطات وهذا ما يشير إلى اعتبارها مجرد مهنة يؤديها المنتخب أو القاضي يتقاضى عليها أجر ولا يحق له فرض سلطته أو تغيير الخارطة السياسية والقانونية داخل منظومة الحكم[3].

ونتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية التي واجهت البلاد تعمد النظام السياسي إلى تعديل دستور 1976 مرتين هما:

- ❖ التعديل الأول وكان هدفه تقوية سلطة الجهاز التنفيذي لمواجهة التحديات الاقتصادية وذلك من خلال تعيين وزير أول لرئيس الجمهورية يساعده على أداء مهامه ويسهر على تطبيق برنامج الحكومة.
- ❖ التعديل الثاني: وذلك بتأسيس مجلس المحاسبة الذي كلف بمراقبة مالية الدولة والحزب إضافة إلى المجموعات المحلية والمؤسسات الاشتراكية بكل أنواعها.

[1] انظر للمواد، 102،95،10 من دستور 1976.

[2] انظر للمواد من 94 إلى 103 من دستور 1976.

[3] انظر الفصل الثالث والرابع من دستور 1976.

وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978 وتولي الرئيس الجديد الشادلي بن جديد مقاليد الحكم الذي تعمد الاستمرارية بنفس الدستور وبنفس التقاليد السياسية القائمة على الشرعية الثورية وحكم الحزب الواحد، وقد أدى هذا النمط المغلق إلى انفجار الأوضاع السياسية والاجتماعية نتيجة لعدم استيعاب النظام السياسي لحجم التغيرات التي حدثت في العالم وكان لها انعكاس داخلي في أغلب دول العالم الثالث خاصة تلك التابعة للمعسكر الاشتراكي، وما يمكن قوله عن تلك التعديلات السياسية والدستورية في مرحلة الأحادية هو وجود عدة ملاحظات يمكن أن نذكر منها :

❖ وجدت دساتير مرحلة الأحادية لتنظيم الأدوار والتوازنات بين ثلاثة مؤسسات هي الحزب، الجيش والرئاسة ولم تصنع هذه المشاريع لتنظيم السلطات والصلاحيات بين المؤسسات الشرعية الثلاثة " الحكومة، البرلمان، القضاء.

❖ ألحت كل الوثائق والبرامج على ضرورة تكريس الحكم الفردي وعدم وضع تقاليد سياسية واجتماعية تسمح بالتداول السلمي على السلطة وتحد من الأزمات السياسية التي بدت للسطح عبر محاولات الانقلاب والتمرد التي ظهرت في فترات مختلفة.

❖ تغييب المشاركة الشعبية في صنع السياسات العامة والبرامج التنموية والاكتفاء بالمهرجانات الشعبية التي تصب في دائرة الدعم والمساندة ولا تسمح بتقديم البدائل والحلول عبر مجتمع مدني فعال.

❖ عرفت فترة الأحادية أيضا المزيد من التضييق على الحريات العامة عبر أحادية الإعلام والثقافة الذي تجسد في الإعلام الموجه الذي غيب بدوره الرأي الآخر وفرض نمط معين من التفكير الجمعي يثمن الولاء للسلطة ويغيب الاختلاف والتنوع

وقد أصر النظام الحاكم في هذه المرحلة الحرجة من بناء الدولة بالانغلاق وعدم التكيف مع بيئته وهذا رغم ارتفاع مؤشرات الثقافة العامة وتزايد نتائج المنظومة التعليمية التي سمحت لنسبة كبيرة من الشباب بالانفتاح عبر التعلم واكتساب معارف ومدارك جديدة ساهمت في إنتاج جيل جديد يؤمن بالتعددية وتكافؤ الفرص وهذا ما وضع السلطة أمام موجة تغيير شعبية مستقبلية ستكسر حاجز الخوف وتطالب بالانفتاح والديمقراطية.

3.1 التطورات السياسية والدستورية في مرحلة التعددية

إن القارئ للتحولات الثقافية والسياسية التي عرفتها الجزائر يجد أنها كانت أكبر من خطط السلطة القائمة التي حاولت كبح موجة التغيير الاجتماعي الذي يعد أهم السنن الكونية التي لم يفهمها صانع القرار في تلك الفترة المهمة من تاريخ تشكل الدولة الوطنية الأمر الذي أدى إلى مظاهرات 1988 والتي أنتجت بدورها إصلاحات عديدة كان أهمها الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية التي جاء بها دستور سنة 1989 ما لحقه من انتخابات ومناسبات سياسية.

1.3.1 قراءة نقدية لدساتير " 1989 و 1996"

على مر التاريخ كانت التعديلات الدستورية بمثابة الآلية المؤسساتية التي تعبر عن حركية وديناميكية النصوص الدستورية وتفاعلها مع حق الأمم والشعوب في التغيير ، كما أن التعديل الدستوري هو حق من حقوق الأجيال والدستور الذي لا يقبل الإصلاح أو التعديل يكون مصيره السقوط إما بالانقلاب أو الثورة.[1]

[1] إبراهيم عبد العزيز شيحا، المبادئ الدستورية العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 2006، ص143.

وبالرجوع إلى الجزائر نجد بأن دستور 1989 جاء ليكون بمثابة العقد الاجتماعي الجديد كونه جاء بعد ثورة شعبية كسرت جمود الدساتير المغلقة ودعت إلى إعادة النظر في منظومة تسيير السلطة للموارد المادية والمعنوية، ويتجسد هذا عبر إعادة ضبط العلاقة بين السلطة والشعب عبر رسم ملامح جمهورية ديمقراطية جديدة تسمح بالتعددية والتنافس بين الأفكار والمشاريع، ولعل من أهم المحاور التي نص عليها دستور1989 نجد[1]:

- ❖ حرية إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي.
- ❖ انتخاب رئيس الجمهورية من طرف الشعب.
- ❖ احتفاظ الرئيس بصلاحيات، الدفاع، السياسة الخارجية، التنمية المحلية.

ويعتبر دستور 1989 من أحسن الدساتير-مقارنة بالدساتير اللاحقة- كونه نظم الحياة السياسية وسمح بالتعددية الحزبية والإعلامية لكن نتيجة لعدم نضج الطبقة السياسية من جهة وتعنت السلطة الحاكمة من جهة أخرى فقد اصطدمت هذه الوثيقة بأزمات سياسية تسببت في دخول البلاد في أزمة أمنية اضطر من خلالها صناع السياسات إلى إعادة النظر في هذه الوثيقة عبر طرح دستور 1996 الذي أعاد ترتيب الأبواب والأدوار وذلك عبر طرح جملة من الأفكار والتغييرات نذكر منها[2]:

- ❖ استحداث مجلس الأمة وهو مؤسسة تشريعية إلى جانب المجلس الشعبي
- ❖ العهدة الرئاسية قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.
- ❖ وجود رئيس للحكومة يساعد رئيس الجمهورية في تنفيذ برنامجه.

ولعل المحلل لطبيعة النظام السياسي الجزائري في هذا الدستور يجد بأنه نظام قائم على أساس الثنائية في السلطات فنجد بأن السلطة التنفيذية تتكون من هيئتين هما رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وبالمقابل توجد سلطتين تشريعيتين هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة[3].

واستمر العمل بهذه الوثيقة إلى غاية 2002 أين قدم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة تعديلات جديدة.

2.3.1 قراءة تحليلية للتعديلات الدستورية.

ارتبطت التعديلات الدستورية التي لحقت فترة ما بعد الأزمة الأمنية بمحاولة إيجاد منهجية سياسية تحقق انتقال ديمقراطي وتفتح المجال أمام التعددية والحرية وهذا ما حمله خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي استهلك ثلاثة تعديلات دستورية ركزت على محورية السلطة التنفيذية التي تجسدت في المحاور التالية:

- ❖ فتح العهدات الرئاسية سنة 2008 إلى جانب ترقية الحقوق السياسية للمرأة وكتابة التاريخ والحفاظ عليه[4].
- ❖ إضافة صلاحيات كبرى للرئيس أهمها سلطة التنظيم والتعيين في المهام المدنية والعسكرية بموجب الدستور[5].

[1] انظر للمواد، 40، 68، 76 من دستور 1989

[2] انظر للمواد 98، 74، 79 من دستور 1996

[3] سعيد بوشعير، طبيعة النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم على ضوء دستور 1996، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 13.

[4] انظر المادة 74 من تعديل 2008

[5] محمد صغير بعلي، القانون الإداري والتنظيم الإداري، دار العلوم، الجزائر، 2002، ص75.

❖ استحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات[1].

❖ كما استحدث دستور 2008 منصب وزير أول مكان رئيس الحكومة يعينه رئيس الجمهورية وينهي مهامه.[2]

ولم تقدم هذه التعديلات أي إضافة للتجربة الدستورية في الجزائر واكتفت بفتح العهدات التي سمحت للرئيس بالترشح لعهدة ثالثة ورابعة، ثم جاء تعديل 2016 ليغلق العهدات وينص على عهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

وإذا حاولنا تقييم فترة التعددية فيمكن أن نسميها مرحلة إهدار الفرص خاصة مع مطلع الألفية الجديدة والتي عرفت انتشار للأمن والاستقرار كان يمكن من استثمارها لبناء حكم راشد يقوي النهضة الاقتصادية ويرفع من مؤشرات التنمية وذلك عبر وضع تقاليد للحكم والتداول على السلطة يسمح بالمنافسة الايجابية بين النخب والتيارات السياسية ويحقق بالمقابل العدالة والحرية التي يكفلها الدستور وتراقبها المؤسسات الحكومية، لكن إصرار السلطة القائمة على غلق اللعبة السياسية وتدوير المنفعة بين أطرافها عبر إتباع أساليب غير شرعية تمثلت في المال الفاسد والمحسوبية وإقصاء النخب والأحزاب السياسية، وهذا ما عجل بانهيار هذه السلطة عن طريق احتجاجات شعبية مع مطلع 2019 طالبت بإنهاء عهد الرئيس بوتفليقة ورحيل كل رموزه، وقد حدث هذا بعد باستقالة رئيس الجمهورية والذهاب إلى انتخابات رئاسية جديدة قد تكون بمثابة فرصة جديدة لبناء الجزائر.

وبالرجوع إلى المظاهرات الشعبية التي عرفت بمصطلح الحراك الشعبي يمكن إرجاعها إلى عدة عوامل منها:

- الانغلاق السياسي وحصر اللعبة السياسية على النخبة الحاكمة والموالية للرئيس.
- سوء التسيير الاقتصادي والإداري رغم توفر الموارد المالية والطبيعية.
- تحول المجتمع المدني والنخب إلى أدوات سياسية بيد السلطة وابتعادها عن الواقع الاجتماعي والثقافي للمواطنين.
- غياب الكفاءة والرشاد في إدارة الملفات الاجتماعية خاصة في مجال الدعم الاجتماعي والتوازن الجهوي.
- ارتفاع مؤشر الثقافة السياسية المجتمعية في مقابل ثقافة تسلطية استعلائية من النظام الحاكم ورموزه تسبب في وجود فجوة ثقافية وتكنولوجية عميقة.
- دور وسائل الإعلام الداخلية والخارجية إلى جانب النشاط المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي.

وقد ساهمت كل هذه العوامل في تراكم الضغط على النظام الذي لم يكن يمتلك آليات استجابية فعالة يستطيع من خلالها التكيف والاستمرارية فكان مصيره الانهيار وفتح المجال أمام سلطة جديدة قد تكون لها القدرة على إيجاد الحلول والبدائل لفئة عريضة من المواطنين لها الكثير من الطموحات والمطالب.

كما تجد السلطة الجديدة نفسها أمام حتمية بناء منظومة سياسية واقتصادية متطورة لها القدرة على تحقيق التنمية والحرية، ولن يتم ذلك إلا بوضع دستور ديمقراطي يستجيب للتحولات الثقافية والتكنولوجية التي صنعت جيل من الشباب له من الوعي السياسي والثقافي ما يؤهله للمشاركة الإيجابية في بناء وطنه.

[1] انظر المواد، 88، 194،200،05 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،2016.

[2] قرانة عادل، النظم السياسية، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع 2013، ص130.

2. التحولات السياسية في الجزائر وتحديات ترسيخ الحكم الراشد

جاء الحديث عن الحكم الراشد نتيجة لفشل الحكومات الجزائرية في صياغة نموذج ناجح للتنمية يحقق لها الرفاهية والتطور، فرغم توفر الموارد المادية والطبيعية إلا أن السلطة ومؤسساتها الاقتصادية فشلت في بناء دولة معاصرة تستجيب لتطلعات الأفراد وتحقق حاجياتهم الأساسية وذلك نتيجة لوجود عدة سلبيات في الحكم نذكر منها:

- سوء التسيير المالي وهدر الموارد بسبب عدم الفصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وتحول الحكومة إلى جهاز لحماية مصالح النخب النافذة.
- غياب مؤشرات دولة الحق والقانون وضعف جهاز العدالة والمؤسسات القضائية التي تراقب وتحاسب الحكومة ورجال الأعمال.
- انتشار الفساد الاقتصادي والاجتماعي وتفشي الرشوة والمحسوبية في الحصول على الامتيازات والمنح[1].

ويلاحظ على مؤشرات الفشل أنها مشتركة بين كل دول العالم الثالث وهذا ما دفع المؤسسات المالية الدولية بتقديم وصفة الحكم الراشد كتشخيص واقعي وتقني لما عانت منه دولة ما بعد الاستقلال في العالم الثالث والتي وقعت في مقاربة الحكم الفاسد الذي رفع من مؤشرات الفقر والجهل وتسبب في الحروب الداخلية والخارجية بين هذه الدول.

ويعرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه منهجية الحكم الجيد الذي يعتمد على تلك الآليات التي يتم من خلالها تسيير الدولة وفق مقاربة تشاركية يتم فيها تجسيد الإرادة الشعبية عبر تفعيل المجتمع المدني وهذا إلى جانب إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية.

ويأخذ الحكم الراشد بعدين مهمين هما، البعد السياسي الذي يعكس مدى احترام قواعد الديمقراطية والحريات العامة، أما البعد الثاني فيتمثل في الجانب التقني الذي يشمل توظيف الآليات المعاصرة في تسيير الجهاز الحكومي مثل الشفافية في التسيير والجودة في الإنتاج، وترتبط فاعلية الجانب الثاني بفاعلية الجانب الأول الذي يعد مفتاح كل التحولات الاقتصادية والثقافية.

ويقاس الحكم الراشد بعدة مؤشرات لعل أبرزها قدرة الدولة على تطوير المؤسسات السياسية لتكون في مستوى تطلعات المواطنين وذلك عبر تمكينهم من ممارسة حقوقهم بكل حرية إلى جانب توفير بيئة تسمح بالتنافس والتنمية.

ولعل المتابع لمدى تطبيق هذه المقاربة في الجزائر يجدها بعيدة عن المؤشرات الحقيقية لقياس الحكم الراشد وهذا نتيجة لإخفاق الإصلاحات السياسية السابقة في إحداث تقاليد سياسية تسمح بحوكمة المؤسسات السياسية والاقتصادية وهذا ما لاحظناه في تلك الدساتير التي وإن وفقت في استمرار أنظمة الحكم إلا أنها لم تنجح في وضع مؤسسات حكم تمتلك القدرة على الانفتاح والتفاعل مع التحولات العالمية وهذا ما أخر العملية التنموية وأحدث أزمات سياسية ولدت بدورها أزمات أمنية واجتماعية.

وإذا أردنا دراسة مستقبل الحكم الراشد في الجزائر فنجده يشترط عدة مرتكزات يمكن الإشارة إليها في العناصر التالية والتي يمكن أن يضع لها صناع القرار آليات قانونية لتجسيدها على أرض الواقع ونذكر منها:

1.2 عناصر ومبادئ الحكم الراشد

[1] حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص14.

يرتكز الحكم الراشد على جملة من المبادئ التي تعتبر شروط لتحقيق الحكم الجيد والصالح في أي دولة من العالم ونذكر من بين هذه العناصر:

1/ مبدأ المشاركة: وذلك عبر فتح المجال للمشاركة الشعبية كأفراد، جماعات، مؤسسات مجتمع مدني ويتم هذا عن طريق وضع ثلاثة قوانين مهمة وهي:

❖ **قانون الأحزاب والجمعيات:** ويساعد هذا على تجمع الأفراد في تنظيمات سياسية ومجتمعية يستطيعون من خلالها التعبير عن أفكارهم وآراءهم إلى جانب العمل على خدمة مجتمعهم عبر نشاطات ثقافية وبرامج سياسية تدفع نحو التنمية والتطور.

❖ **قانون الانتخابات:** وذلك من خلال وضع قواعد ديمقراطية وشفافة تسمح بالممارسة السياسية وتتيح تنوع الفرص بين مختلف المترشحين والفاعلين السياسيين محيا ووطنيا.

❖ **قانون الإعلام:** وذلك عبر فتح المجال الإعلامي خاصة على المستوى المحلي بهدف إشراك المواطنين في التعبير عن مصالحهم ومطالبهم، إلى جانب وضع قوانين لضبط الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي.

2/ مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص: وذلك عبر وضع نظام تسيير شفاف مبني على الكفاءة والجودة يستبعد الزبائنية والمحسوبية في أخذ المشاريع والمناصب، كما يسمح باكتشاف الطاقات والمواهب عبر القضاء على ظاهرة هجرة الكفاءات وتعويضها بنظام عمل تنافسي يعترف بالكفاءة والتمكن، وتعتبر الشفافية أبرز أعمدة الديمقراطية المعاصرة كونها عكس الفساد الذي ينمو في بيئة غير شفافة.

وعلى صناع القرار في الجزائر العمل على ترسيخ محور الشفافية باعتباره الوسيلة الأنجع للقضاء على الفساد الذي تسبب في انهيار الاقتصاد الوطني وتدمير القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.

كما تعكس الشفافية أيضا توفر المعلومات والبيانات وسهولة الحصول عليها لمعرفة حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يفرض على الحكومات سن قوانين ولوائح تنص على حرية الوصول والحصول على الوثائق الرسمية إلى جانب حرية دراستها وتداولها، ويقابل هذا وجود إعلام قوي وكفء[1].

3/ المحاسبة والمساءلة: تنطلق المحاسبة من معادلة مهمة وهي أن الموارد الطبيعية والمادية هي ملك للشعب لذا وجب التصرف فيها بكفاءة وحكمة وأي خروج عن هذه المعادلة يعد جريمة في حق الأجيال وجب محاسبة كل من تسبب في تبذير وإضعاف الموارد، وتعد المساءلة أيضا أحد أبرز تقنيات مراقبة المال العام وذلك عبر أنواع متعددة منها، المساءلة الشعبية والتي تتم عبر المجالس المنتخبة خاصة البرلمان الذي يمتلك حق المساءلة عبر الأسئلة الموجهة للحكومة إضافة إلى لجان التحقيق المتخصصة، كما توجد أيضا المساءلة التقنية التي تتم عبر مجلس للمحاسبة، لكن نتيجة لتمكن الفساد من مفاصل الدولة لم تباشر هذه المؤسسات مهامها بطريقة جيدة واكتفت بتحقيقات شكلية وضعيفة.

وقد عرفت الجزائر غياب شبه كلي لعملية المحاسبة عبر مختلف المراحل التاريخية رغم أن أغلب الدساتير والقوانين كانت تشير إلى هذه الوظيفة السامية لكن مشكل التطبيق كان دوما سببا في تخلف أداء الحكومات المتعاقبة،

[1] زهير عبد الكريم كايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة. 2003، ص 50.

لذا وجب تدارك الأمر عبر وضع أجهزة رقابية فعالة للمحاسبة السياسية والتقنية إلى جانب فتح مجال الإعلام ليلعب نفس الدور.

ويمكن هنا إضافة عناصر مهمة للحكم الراشد نذكرها باختصار:

4/ سيادة القانون: يعني بأن الجميع سواسية أمام القانون سواء حكام أو مواطنين ولا شيء يسمو فوق القانون وإذا نجحت الدولة في تطبيق القانون فإنها تستطيع تحقيق العدالة التي تعد أحد أركان الدولة المعاصرة.

5/ كفاءة التسيير: ونعني بها الجانب التقني في تسيير المؤسسات العمومية التي يجب أن تعتمد على آليات متطورة في تسييرها كونها مصدر مهم لقوة الدولة، لذا وجب اعتماد الكفاءة لتحقيق الجودة في الأداء خاصة إذا علمنا بأننا في عصر اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على الاستثمار في الذكاء والتعليم.

6/ **لامركزية التنمية**: وهي اعتماد نظام إقليمي وجغرافي يسمح بتسيير الشأن العام المحلي ويخفف من القيود المركزية على كل المشاريع والبرامج التنموية.

وتمتلك الجزائر مساحة جغرافية كبيرة فشلت الحكومات المتتالية في احتواءها تنمويا بسبب اعتمادها على مركزية التنمية وعدم فتح مجال التسيير للجماعات الإقليمية والمحلية وهذا ما يفرض على السلطة الجديدة ضرورة التوجه نحو تخفيف الأعباء على الحكومة المركزية وفتح المجال أمام المشاركة الشعبية عبر المجتمع المدني والمجالس المنتخبة من ممارسة مهمة الفعل التنموي

الشكل رقم (01): مخطط يوضح العناصر الأساسية للحكم الراشد

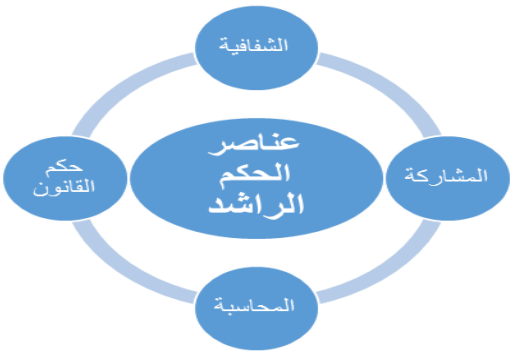

المصدر: من اعداد الباحث

2.2. دعائم وشروط الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على عدة دعائم ومقومات تساعد على تحقيق الحكم الجيد والفعال على مستوى تسيير الموارد والطاقات وتعمل المقابل على التمكين لمقاربة الرفاهية والتطور، ونذكر من بين هذه الشروط والدعائم:

1/ الديمقراطية والاختيار الجيد:

هناك علاقة متداخلة بين عنصر الديمقراطية ومقاربة الحكم الراشد، فالديمقراطية في جوهرها تقوم على الاختلاف في الآراء والبرامج التي تحتاج ضوابط لتنظيمها وهذا ما يوفره الحكم الراشد عبر عنصري الشفافية والمحاسبة[1].

[1] أمين عواد المشاقبة، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد: إطار نظري، الأردن، دار الحامد 2012، ص73.

وفكريا تنطلق فلسفة الحكم الصالح من معادلة مهمة وهي أن اختيار الحكم الجيد والتسيير الناجح يمر عبر اختيار الحاكم الجيد الذي يتم انتقاءه عن طريق عملية ديمقراطية شفافة ونزيهة تفتح أبواب الترشح والتنافس بين الكفاءات والطاقات التي لها رغبة وخبرة في إدارة الشأن العام وهذا ما يشجع على التدافع بين التيارات والمنظمات في الحصول على أفضل اختيار ما بين البرامج والسياسات المطروحة والتي تستطيع أن ترفع مؤشرات التنمية وتضمن لها الاستمرار في الحكم وصياغة عقد اجتماعي قائم على المنفعة المتبادلة والخادمة للمصلحة العامة.

ولن يتم تطبيق هذه المقاربة ما لم يتم التمكين للمواطنين من ممارسة حقهم في اختيار الحكام ومحاسبتهم على المخرجات العملية التي قدموها في سبيل التنمية[1].

ومن ايجابيات العملية الديمقراطية على الحكم الصالح أنها تمنح حق سحب الثقة من المسؤولين والحكام الذين ثبت وقوعهم في سوء التسيير محليا ووطنيا عبر آلية الانتخابات وبالتالي التخلي عن قادة الحكم الفاشل ومنح الفرصة لقادة الحكم الراشد لإصلاح ما تم إفساده.

ولن تتحقق العملية الديمقراطية إلا بالتوجه نحو اعتماد مبدأ استقلالية السلطة القضائية التي تعمل على تطبيق القوانين واللوائح، حيث يهدف أي نظام دستوري ديمقراطي إلى ترسيخ العدالة بكل معاييرها وصورها إلى جانب ضمانه للحقوق والواجبات التي ترتبط بضمان شروط العيش الكريم المكفولة دستوريا.[2]

2/ المجتمع المدني وقوة الاقتراح:

يضمن المشرع الجزائري حق إنشاء الجمعيات التي لها بعد تطوعي وخدماتي تهدف من خلاله إلى تسخير المعارف والوسائل المتاحة في سبيل ترقية الأنشطة العمومية وتشجيعها لاسيما في المجال الاجتماعي، العلمي، التربوي والإنساني[3].

وعمليا يمتلك المجتمع المدني خبرة وكفاءة في مراقبة الشأن العام عبر تخصصاته المختلفة التي تجعل منه قريب من السياسات العامة ومؤثر بارز في عملية صنع القرارات والبرامج خاصة على المستوى المحلي، لكن نتيجة لوجود قوانين تقيد أداءه فقد انسحب تدريجيا من مهامه الطبيعية وتحول في مرحلة معينة إلى تكتل مصلحي هدفه الضغط والتفاوض لتحقيق المنافع الخاصة وهذا ما كرس آليا الحكم الفاسد الذي استفاد بدوره من مختلف التنظيمات والجمعيات في التأثير على الرأي العام وكسب المزيد من الوقت والاستمرارية وهذا ما أنتج نظام نفعي متبادل بين السلطة السابقة والتنظيمات المجتمعية.

ونتيجة لهذا التأزم السياسي والاجتماعي كان لا بد من التوجه نحو تبني مقاربة إصلاحية لعلاقة الدولة بالمجتمع عبر غرس دعائم الحكم الراشد ولذ مرورا بمراجعات عميقة على المستوى الفكري والعملي لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر وذلك عبر إتباع جملة من المقترحات نذكر منها:

[1] حجيلة رحالي، حقوق الإنسان وحرية ممارسة الشعائر الدينية في ظل الحكم الراشد، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011، ص172.

[2] عمار كوسة، مبدأ استقلالية السلطة القضائية في النظم القانونية العربية، دراسة تحليلية وتقييميه-الجزائر أنموذجا- مجلة دراسات وأبحاث، العدد18، مارس 2015، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص87.

[3] انظر قانون رقم 12-06، المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالجمعيات.

❖ اعتماد نظام قانوني خاص وواضح في كيفية تأسيس واعتماد الجمعيات والمنظمات المجتمعية في مختلف المجالات إلى جانب الرفع من القيود الإدارية والوصاية البيروقراطية على التأسيس والممارسة المجتمعية.

❖ وقوف الحكومات والأنظمة على مسافة واحدة من مختلف التنظيمات وعدم إقحامها في التكتلات السياسية والصراعات الانتخابية.

❖ النظر إلى المجتمع المدني كشريك له القدرة والخبرة على إيجاد الحلول وتقديم البدائل لخدمة التنمية كما أنه بالمقابل يعتبر مراقب لكل مخرجات السياسات العامة.

❖ توفير الدعم المالي والتقني لتطوير أداءه إلى جانب فتح مجال الاستثمار أمام الجمعيات التي لها قدرة على ولوج عالم الأعمال خاصة في مجال التعليم والصحة.

3/ القطاع الخاص وجودة التنافس والتسيير.

تثبت التجارب الدولية أن مشروع التنمية في العالم الثالث قد تخلف بسبب عاملين مهمين هما:

❖ تشعب الجهاز البيروقراطي وسيطرته على عمليات صنع السياسات العامة، الأمر الذي تسبب في تأخر المشاريع التنموية وعدم فاعليتها وهذا رغم توفر الموارد والظروف.

❖ غياب القطاع الخاص الذي يعد فاعل مهم في بناء التنمية وشريك رئيسي في التخفيف التقني والمالي للأعباء الاقتصادية التي أنهكت الخزينة العمومية.

ومن هنا جاء الحديث عن ضرورة إعادة النظر في ترتيب ودور القطاع الخاص المنتج الذي يصلح أن يكون له شأن في عملية إعادة بناء الدولة وفق منهجية مدروسة تعود بالفائدة على الصالح العام.

وتعد العلاقة بين الحكم الراشد والقطاع الخاص علاقة تفاعلية تؤشر على كفاءة أنظمة التسيير داخل الدولة وذلك عن طريق معادلة مهمة وهي " كلما كانت هناك حرية وشفافية في الحصول على المشاريع والصفقات كلما كان نظام الحكم ديمقراطي ورشيد، وكلما منحت المشاريع والصفقات بطريقة غامضة كلما دل ذلك على وجود نظام سياسي واقتصادي مغلق وسيء" وإذا أردنا إسقاط هذا المفهوم في الجزائر فإننا نجد بأن القطاع الخاص ومنذ الاستقلال قد تعرض لنكستين هما:

- **الانغلاق الاقتصادي:** وذلك بالتهميش الكلي للقطاع الخاص في مرحلة الأحادية التي سيطرت فيها المقاربة الاشتراكية على التسيير الاقتصادي والتنموي وذلك من دون السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في العملية.

- **الانفتاح العشوائي:** وذلك بدخول الدولة في مرحلة إعادة الهيكلة والتي تم من خلالها تخلي الحكومة عن العديد من المؤسسات الاقتصادية للقطاع الخاص بثمن رمزي، فقد تم بيع ما يقارب 184 شركة حكومية إلى جانب 121 شركة في قطاع الصناعة الخدمات[1].

ذلك من دون منهجية مدروسة تعود بالفائدة الاقتصادية والاجتماعية على الدولة والمجتمع، واكتفت السلطة بصناعة طبقة من رجال المال عبر منحهم قروض وامتيازات كبيرة وهذا من دون أي عائد اقتصادي خاصة في مجال القضاء على البطالة وتحصيل الضرائب.

[1] قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية: بين النظرية والتطبيق**، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2013، ص99.

وأمام هذه المفارقة غير المتجانسة بين فشل الحكومات وقطاع الأعمال في تسيير الملف الاقتصادي بقيت العملية التنموية تنتظر بروز مقاربة الحكم الراشد التي تعتمد على عدة أسس نذكر منها:

- ❖ تحسين ظروف الاستثمار الاقتصادي والخدماتي عبر سن قوانين وشروط تحقق النزاهة والشفافية في التنافس.
- ❖ الرقمنة الإلكترونية للأعمال الإدارية وقطاع المال والأعمال بهدف التخفيف من العراقيل البيروقراطية في تسيير المؤسسات والبرامج.
- ❖ وضع رؤية واقعية في خلق قطاع خاص محلي قادر على خلق الثروة وتقديم البدائل في مجال الخدمات العامة.
- ❖ المرافقة التقنية والفكرية لفئة الشباب الطامح لولوج عالم الاستثمار عبر التدريبات والاستشارات المتخصصة في إدارة المشاريع.

وتجدر الإشارة هنا أن التركيز على القطاع الخاص في الجزائر لا يعني تخلي الدولة عن طابعها الاجتماعي وتنازلها عن وظيفتها الكبرى لكنه حديث عن وجود شريك رئيسي فرضته الظروف الاقتصادية والاجتماعية كان لا بد من التجاوب الإيجابي معه وذلك عبر توفير بيئة قانونية وثقافية تسمح للأفراد والمؤسسات بإثبات ذاتهم في تسيير القطاع الاقتصادي الأمر الذي يسمح بالمقابل للدولة بالتفرغ لتسيير ملفات ومشاريع إستراتيجية مثل التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي والدفاع الوطني.

واستكمالاً لمقومات وشروط الحكم الراشد فيمكن القول بأن هذه المقاربة تحتاج إلى وجود العديد من الدعائم التي تكون سند مهم في تحقيق حكم جيد يضمن كفاءة في تسيير الدولة الأمر الذي يعود بالفائدة على رفاهية المجتمع ورقيه ولعل من بين الدعائم التي يمكن إضافتها:

- وجود منظومة ثقافية مجتمعية تقوم على قيمة احترام التعليم والمعرفة، قيم العمل المنتج، إلى جانب اعتبار الكفاءة والخبرة مصدر كل قيادة ونجاح في المجتمع.
- غياب الفساد الأخلاقي على مستوى السلطة وفي المجتمع وإحالة قضايا التنافس والصراع إلى القواعد النزيهة والشفافة التي تسمح بفوز الأكثر تحضير واجتهاد.
- إعلام هادف له القدرة على التنشئة الاجتماعية والعمل على بناء المواطن الصالح الذي بدوره يصنع الحكم الصالح.

2.3 الترابط الاستراتيجي بين الإصلاحات السياسية والحكم الراشد

تلقي آليات الإصلاح السياسي والدستوري مع مقاربة الحكم الراشد في هدف استراتيجي وهو التمكين لدولة الحق والقانون التي تتجسد في تحقيق التنمية والرفاه ولعل المرور إلى هذه الرؤية الإستراتيجية ينطلق من الانتقال بين ثلاثة دوائر مهمة تحقق الحكم الراشد وترسي معالمه السياسية والاقتصادية ويمكن تلخيص هذه الثلاثية في المخطط التالي:

الشكل رقم (02): مخطط توضيحي لآليات الانتقال للحكم الراشد

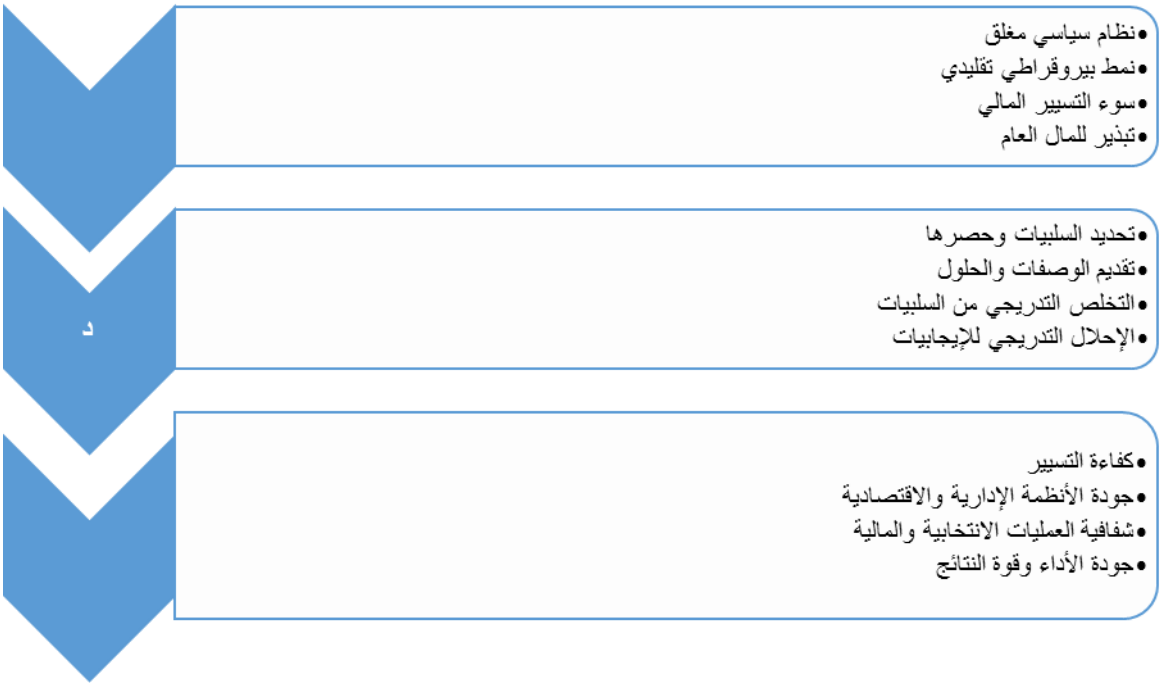

المصدر: من اعداد الباحث

وعمليا تعتبر عملية الإصلاح مقدمة مهمة للحكم الراشد كونه المنعرج الحاسم في ترسيخ قيم الديمقراطية والعدالة التي تقضي بدورها على مبادئ الحكم الفاسد المتمثلة في الرشوة، المحسوبية والتميز، وكلما كانت آليات الإصلاح جدية ومدروسة ساهمت بدورها في توجيه بوصلة الحكم نحو الرشادة وكلما حدث العكس سمحت تلك الآليات الضعيفة بإعادة إنتاج ملامح النظام الفاسد من جديد، وهذا ما يتوجب على صناع السياسات العامة في الجزائر من إتباع آليات إصلاح صارمة تقتلع جذور الفساد السياسي والاقتصادي وتدفع نحو ترسيخ الحكم الراشد ونذكر من بين الآليات التي تصلح لذلك:

❖ القيام بمراجعة دستورية تحقق بناء دولة الحق والقانون وفق نظام حكم واضح يساعد بدوره على تثبيت سيادة المؤسسات الشرعية وضمان استمرارية الدولة.

❖ إعادة صياغة النظام الانتخابي بما يضمن التداول السلمي على السلطة وينظم أدوات الصراع المشروع بين الأفكار والبرامج التنموية.

❖ تطوير آليات تسيير الإدارة المحلية والإقليمية عبر دمج أسلوب إدارة الجودة الشاملة مع أسلوب الإدارة الحكومية إلى جانب تمكين الديمقراطية التشاركية والتمثيلية من صناعة القرار المحلي وتنمية مناطق الظل.

❖ فتح اللعبة السياسية والسماح بتأسيس الأحزاب والمنظمات الحقوقية التي تقدم الإضافة للعملية التنموية وتدفع نحو جودة الحياة العامة للمواطنين.

❖ إشراك المجتمع المدني في صناعة السياسات العامة عبر وضع قوانين و قواعد تسمح له بالمشاركة الإيجابية التي يوظف من خلالها الخبرة والكفاءة التي يمتلكها في فهم الملفات الاجتماعية والاقتصادية محليا ووطنيا.

❖ سن قانون للإعلام والسمعي البصري يسمح بحرية التعبير وتبادل الأفكار والبرامج بما يسمح بالحق في المعلومة وإبداء الرأي.

❖ الدفع نحو استقلالية القضاء وتوفير أسس العدالة التي تضمن حسن سير المحاكم والمرافعات عبر الوطن بما تساعد على محاربة الرشوة والمحسوبية في مختلف المجالات والمؤسسات.

تعتبر هذه الإصلاحات الدستورية والقانونية بمثابة خطوات مهمة نحو ترسيخ الحكم الراشد الذي يعد محصلة لتلك الآليات والدعائم التي يجب على الحكومات القادم مباشرتها في سبيل بناء دولة العدالة والرفاهية.

الخاتمة:

تلعب الإصلاحات السياسية دور مهم في تحويل منهجية تسيير الدولة والدفع بها نحو ترسيخ آليات للحكم الصالح تمتاز بالكفاءة في الأداء والجودة في النتائج ويتم هذا الانتقال الاستراتيجي عبر القضاء على مخلفات الحكم الفساد على مستوى التسيير والبناء وهذا ما يُمكن الدولة من تجاوز العديد من السلبيات والأزمات والتوجه نحو تبني رؤية ايجابية في إدارة الدولة والمجتمع تستجيب للتحولات الثقافية والاقتصادية التي يعرفها العالم المعاصر.

وقد عرفت الجزائر العديد من المبادرات الإصلاحية في سبيل مواكبة تلك التطورات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية، وقد حاولنا في هذه الدراسة تحليل هذه الإصلاحات عبر مختلف المراحل ولعل أبرز ملاحظة لها هي أنها تكن في مستوى تطلعات المجتمع كونها ركزت على تقديم قوانين ومشاريع لم تجد الآليات العملية لتطبيقها وبقية حبيسة اللوائح وهذا ما غيب الدور الحقيقي لعملية بناء دولة متطورة بمؤسسات سياسية واقتصادية تستطيع مواجهة التحديات المعاصرة.

ولعل من بين توصيات هذه الدراسة حول آليات ترسيخ الحكم الراشد نجد:

❖ ضرورة عملية إصلاح شاملة للجهاز الإداري عبر القضاء على البيروقراطية واعتماد الأساليب الإدارية المعاصرة مثل إدارة الجودة والإدارة بالأهداف.

❖ إصلاح المنظومة الاقتصادية عبر تبني مقاربة اقتصاد المعرفة الذي يرتكز على توظيف البحث العلمي والتطور التقني في إنتاج الثروة.

❖ تطوير العملية السياسية عن طريق الإحلال التدريجي للديمقراطية التي تسمح بدورها بالمشاركة الشعبية في صنع القرارات والسياسات.

❖ تغيير منهجيات التربية والتعليم في مختلف المستويات والسنوات وذلك بالتوجه نحو الاستثمار الذي في المورد البشري الذي يعد أهم ثروة في القرن الجديد.

❖ إعادة مراجعة القوانين المتعلقة بالانتخاب، الإعلام والعمل الجمعوي وتكييفها مع التحولات الثقافية والتكنولوجية لتصبح دعامة أساسية في تطوير التنمية.

وتعتبر عملية الإصلاح التدريجي أهم مرحلة في فلسفة التنمية كونها تنتقل عبر خطوات مدروسة تأخذ في الحسبان العوامل الثقافية والاجتماعية داخل الدولة وخارجها، ولعل أهم عامل يجب أن تعمل السلطة على تطويره هو المحور المؤسساتي الذي يعد الضابط الرئيسي لأي انتقال تنموي أو ديمقراطي.

وتجد السلطة الجديدة في الجزائر -في مرحلة ما بعد الحراك- نفسها أمام ضرورة استيعاب تلك الخطوات الإصلاحية عبر التخلي عن فكرة التعديلات الشكلية التي اعتمدت في المرحلة السابقة وكان الهدف منها الانتصار لنخبة متمكنة أو استجابة لتوجهات سياسية معينة، كما يجب على صانع القرار في هذه المرحلة الحاسمة أن يدرك بأن نجاح أي دولة في مؤشرات الرفاهية يتوقف على مدى نجاحها في بناء المؤسسات الشرعية الحقيقية التي تضمن التنافس الايجابي الذي يدفع بدوره نحو الإصلاح والتطور.

قائمة المصادر والمراجع:

1-الكتب:

- إبراهيم عبد العزيز شيحا، المبادئ الدستورية العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 2006.
- أمين عواد المشاقبة، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد: إطار نظري، الأردن، دار الحامد 2012.
- بوقفة عبد الله،الحياة الدستورية العالمية والثورات السياسية، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع،2016.
- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- زهير عبد الكريم كايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة. 2003.
- سعيد بوشعير، طبيعة النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم على ضوء دستور 1996، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية: بين النظرية والتطبيق، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2013.
- قرانة عادل، النظم السياسية ، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع 2013.
- محمد صغير بعلي، القانون الإداري والتنظيم الإداري، دار العلوم، الجزائر، 2002.

2-المجلات:

- حجيلة رحالي، حقوق الإنسان وحرية ممارسة الشعائر الدينية في ظل الحكم الراشد، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011.
- عمار كوسة، مبدأ استقلالية السلطة القضائية في النظم القانونية العربية، دراسة تحليلية وتقييميه-الجزائر أنموذجا- مجلة دراسات وأبحاث، العدد18، مارس 2015، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

3- القوانين والدساتير:

-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963، المنشور بموجب الإعلان المؤرخ في 10 ديسمبر1963، الموافق عليه في استفتاء شعبي بتاريخ 08 ديسمبر 1963.

-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، الصادر بالأمر رقم 76-79 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976

-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 22 فبراير 1989.

-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل سنة 1996، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-436، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996.

-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المعدل سنة 2008، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008

-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المواد لسنة 2016، المؤرخ في 07 مارس 2016 ، بالجريدة الرسمية العدد 14.